



تقرير عن الجهود الوطنية لاستضافة اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر بمناسبة يوم اللاجئ العالمي (٢٠ يونيو)

القيام بإطلاق
«خطة الاستجابة
الإقليمية لدعم
اللاجئين السوريين
وتمكين المجتمعات
المستضيفة لهم».

يحتفل العالم باليوم العالمي للاجئين في ٢٠ يونيو من كل عام، وذلك منذ عام ٢٠٠١، وبهذه المناسبة أصدرت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان هذا التقرير بالتعاون مع إدارة شئون الهجرة واللاجئين ومكافحة الاتجار في البشر بوزارة الخارجية. ويستعرض التقرير الجهود الوطنية لدعم قضايا اللاجئين وملتمسي اللجوء.^١

أولاً: الجهود الوطنية المبذولة على المستويين الدولي والإقليمي في قضايا اللاجئين وملتمسي اللجوء:

١. انضمت مصر إلى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١، والبروتوكول الاختياري لعام ١٩٦٧، إلى جانب اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا لعام ١٩٦٩. كما لعبت مصر دوراً فاعلاً في التوصل لإعلان نيويورك عام ٢٠١٦ والذي أكد أهمية دعم الآليات الدولية القائمة لتعزيز حماية حقوق اللاجئين. وانضمت مصر إلى العهد الدولي للاجئين "Global Compact for Refugees" الذي اعتمده الأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠١٨، فضلاً عن انضمامها لعدد كبير من اتفاقيات حقوق الإنسان التي تتضمن حماية حقوق اللاجئين وبصفة خاصة النساء والأطفال. وقد شاركت مصر بفعالية في المنتدى العالمي للاجئين الذي عُقد لأول مرة في جنيف منتصف ديسمبر ٢٠١٩.
٢. تتعاون مصر مع المفوضية العليا لشئون اللاجئين وفقاً لمذكرة تفاهم لعام ١٩٥٤ بموجبها تفوض الحكومة المصرية المفوضية العليا للاجئين بتحديد وضعية اللجوء في مصر. ويوجد تنسيق مستمر بين الجانبين لضمان توفير الحماية والخدمات للاجئين وملتمسي اللجوء. إلى جانب القيام بإطلاق «خطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين السوريين وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم»، و«خطة الاستجابة المصرية للاجئين وملتمسي اللجوء من دول إفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن» سنوياً لضمان تقاسم المجتمع الدولي الأعباء المرتبطة باستضافة اللاجئين في مصر. كما تتعاون مصر مع المفوضية العليا والمنظمة الدولية للهجرة في عمليات العودة الطوعية أو إعادة التوطين بدولة ثالثة، وذلك في حالة وجود طلب من اللاجئ أو ملتمس اللجوء وبناء على رغبته.
٣. إيماناً من مصر بأن تعزيز السلم والاستقرار هو السبيل الأمثل والأكثر استدامة للتعامل مع الصراعات الممتدة زمنياً والتي ينتج عنها التدفقات الأكبر من اللاجئين بالمنطقة؛ تبذل الدولة جهوداً حثيثة للتوصل لحلول سياسية للأزمات بالمنطقة، كما تستضيف مركز الاتحاد الإفريقي لإعادة البناء والتنمية

(١) تأسست اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان برئاسة السيد وزير الخارجية بموجب قرار صادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء للقيام بتنسيق جوانب التعامل الحكومي في ملف حقوق الإنسان.



في مرحلة ما بعد النزاعات، حيث تعالج التنمية في مرحلة ما بعد الصراعات الأسباب الجذرية التي قد تؤدي إلى النزوح القسري وتشجع على العودة الطوعية للاجئين إلى دولهم.

٤. اتصالاً بما تقدم، انخرطت مصر خلال رئاستها للاتحاد الإفريقي عام ٢٠١٩ في قضايا اللاجئين، حيث جاء انعقاده العام الماضي تحت شعار «عام اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً: من أجل حلول مستدامة للنزوح القسري في إفريقيا»، وذلك على ضوء وجود حوالي ٧,٤ مليون لاجئ إفريقي داخل القارة وحدها وأن أكثر من

ربع عدد اللاجئين بالعالم يتواجدون في إفريقيا جنوب الصحراء، وسعيًا لتشجيع الجهود الرامية لإيجاد حلول مستدامة لأوضاع اللاجئين في القارة كأساس لمنع تجدد النزاعات وتحقيق التنمية وإعادة الإعمار بالمناطق الخارجة من النزاعات في إفريقيا على أسس تعزز من بناء السلام والمصالحة وتتلافى مسببات العودة إلى حالات النزاع مجددًا. كما حرصت مصر خلال عام رئاستها للاتحاد الإفريقي على خروج مداولات أجهزة الاتحاد حول اللاجئين باقتراحات ملموسة وقابلة للتنفيذ تم التأكيد عليها خلال أعمال المنتدى العالمي الأول للاجئين في ديسمبر ٢٠١٩ بجنيف، وفي منتدى أسوان الدولي للسلام والتنمية.

٥. بما أن النسبة الأكبر من اللاجئين في مصر يأتون من منطقة الشرق الأوسط وتحديداً من الدول العربية التي بها أزمات؛ فقد قامت مصر بدعم الجهود المبذولة في إطار جامعة الدول العربية لدعم قضايا اللاجئين، حيث تم تحديد الأولويات الرئيسية للدول العربية لتعزيز حماية اللاجئين في ثلاث إستراتيجيات: الإستراتيجية العربية لحماية الأطفال اللاجئين في سياق اللجوء في المنطقة العربية والتي تم إطلاقها في ٢٠١٩، والإستراتيجية العربية للوصول إلى خدمات الصحة العامة في سياق اللجوء والنزوح في المنطقة العربية، والإستراتيجية العربية للحماية من العنف الجنسي في سياق اللجوء والنزوح والجاري إعدادها حالياً.

ثانياً: جهود الحكومة المصرية لصالح اللاجئين وملتمسي اللجوء:

١. ساهم الموقع الجغرافي لمصر والأوضاع السياسية التي تشهدها عدد من دول المنطقة في تحول مصر إلى دولة عبور ومقصد للاجئين، حيث تستضيف مصر -وفقاً لآخر إحصاءات في مارس ٢٠٢٠- حوالي ٢٥٦ ألف لاجئ وطالب لجوء، ٥١% منهم من السوريين، والباقي من جنسيات مختلفة من ٥٨ دولة من أبرزها السودان، وإثيوبيا، وإريتريا، وجنوب السودان، والعراق، واليمن. ويبلغ عدد الأطفال والقصر حوالي ١٢٨ ألف شخص، منهم ٤٨٦٣ طفلاً غير مصحوب. ويتركز وجود اللاجئين في مصر بالمناطق الحضرية في القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والقلوبية، والشرقية، ودمياط.

٢. إلى جانب اللاجئين المسجلين لدى المفوضية العليا للاجئين، يوجد بمصر آلاف اللاجئين ممن فروا إلى مصر نتيجة النزاعات المسلحة أو الاضطرابات السياسية بدولهم، وقد سهلت مصر حصولهم على الإقامة والتنقل والعمل، كما يتمتعون بالخدمات الأساسية أسوة بالمواطنين المصريين، حيث يتمتع اللاجئون وملتمسو اللجوء بحرية الحركة في مصر على ضوء تبني الحكومة المصرية لسياسة تقوم على عدم إنشاء معسكرات أو مراكز احتجاز للاجئين أو طالبي اللجوء.



تستضيف مصر
حوالي ٢٥٦ ألف
لاجئ وطالب لجوء

٣. تتحمل ميزانية الدولة المصرية العديد من الأعباء الاقتصادية والمالية، حيث تُقدّر المنظمات الدولية العاملة مع اللاجئين في مصر احتياجاتهم بحوالي ٣٠٠ مليون دولار سنويًا، ولا تتلقى تلك المنظمات سوى ١٥٪ من هذا المبلغ من المانحين الدوليين، ومن ثم تؤكد مصر أهمية مبدأ تقاسم الأعباء لتخفيف الضغط على الدول المضيفة للاجئين وفقًا للمبادئ التي أقرها إعلان نيويورك عام ٢٠١٦، وكذا ضمان استمرار

قدرة الحكومة على تقديم الخدمات وتحسين نوعيتها للاجئين والمجتمع المضيف على حد سواء.

٤. تؤكد مصر أهمية أن يحرص المانحون على المساواة بين اللاجئين بغض النظر عن جنسيتهم، بحيث يكون معيار المساعدات هو مدى الاحتياج لها وليس الجنسية. كما تطالب مصر بتخصيص الموارد الموجهة للاجئين السوريين بدول المنطقة بشكل عادل ومتساو بما يضمن صمود كافة المجتمعات المضيفة لهم.

٥. تقدم الدولة المصرية خدمات الصحة للاجئين وطالبي اللجوء على قدم المساواة مع المصريين بدون تفرقة، فقد نصت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ الخاص بالتأمين الصحي الشامل على أن تشمل منظومته الأجانب واللاجئين المقيمين في مصر، علاوة على أنه قد شملتهم أيضًا الحملات الصحية التي بدأها الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية، ومن هذه الحملات حملة "١٠٠ مليون صحة" لاكتشاف وعلاج "فيروس سي" التهاب الكبد الوبائي، وحملة مكافحة شلل الأطفال، وحملة الكشف عن السمرة وفقر الدم ومرض التقزم بين طلاب المدارس الابتدائية.

٦. إلى جانب ما سبق، يستفيد اللاجئون من الدعم الذي تقدمه الحكومة لمواطنيها في السلع والخدمات الأساسية، فضلًا عن استفادة الأطفال من الدول العربية - ويتجاوز عددهم ٦٥ ألف طالب - من الخدمات التعليمية من حق الالتحاق بالمدارس الحكومية دون تفرقة بينهم وبين المواطنين المصريين. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات المصرية تتيح للاجئين الوافدين من جنسيات عربية الحصول على إقامة.

٧. على المستوى المؤسسي، يتم التنسيق بشأن اللاجئين من خلال اللجنة المعنية باللاجئين التي تضم كافة وزارات الدولة المعنية من أجل تعزيز تنسيق السياسات الخاصة بحماية اللاجئين والتعاون مع المفوضية العليا لشئون اللاجئين، وتم إنشاؤها عام ٢٠١٧ وفقًا لقرار رئيس الوزراء.

ثالثًا: الجهود الوطنية المبذولة لتوفير الرعاية اللازمة للاجئين والنازحين في ظل أزمة وباء كورونا: -

١. يمثل انتشار وباء كورونا تحديًا غير مسبوق لكافة دول العالم، وقد حرصت الحكومة المصرية منذ بداية هذه الأزمة على توفير الحماية والدعم للاجئين المتواجدين على أراضيها وإتاحة جميع الخدمات الصحية والطبية لهم على قدم المساواة مع المواطنين ضمن الجهود الوطنية لمواجهة الوباء. كما يتمتع اللاجئون بحرية الحركة بلا قيود باستثناء ما يتم اتخاذه من تدابير احترازية لمواجهة الوباء يخضع لها الجميع على المستوى الوطني.

٢. تتعاون الحكومة المصرية مع المنظمات الدولية العاملة في مصر والمعنية بقضايا الهجرة واللجوء لتقديم الدعم للاجئين باعتبارهم من الفئات الأكثر ضعفًا، وقامت تلك المنظمات بمساندة جهود الحكومة المصرية ووزارة الصحة والسكان للحد من انتشار الوباء بين المهاجرين واللاجئين والمجتمعات المضيفة من المصريين.